

مشكلة القانون في علم التاريخ.

الأستاذ زروخي الدراجي¹

¹ جامعة زيان عاشور بالجلفة- الجزائر

تاريخ الاستلام: 2014/11/01 تاريخ القبول: 2014/11/23 تاريخ النشر: 2014/12/01

رغم أن علم التاريخ انفصل عن الفلسفة وأصبح علما قائما بذاته، إلا أن الشكوك قامت حول هذا العلم ، ولم يكتسب علم التاريخ المصداقية العلمية لافتقاده لخصائص العلم و الروح العلمية و احتواء دراسته على جانب كبير من الفلسفة ، وما يؤكد ذلك تأخر علم التاريخ في انفصاله عن الفلسفة ، وسنين من خلال هذا الطرح مجمل الصعوبات التي جعلت علم التاريخ يفقد نوعا ما للمعايير العلمية التي تتمتع بها العلوم الطبيعية و المتمثلة أساسا في القانون العلمي ، و ارتباط الدراسات التاريخية بالفلسفة ، وهذا ليس انتقاصا من قيمة علم التاريخ ، و إنما إشادة بصعوبة دراسة الظاهرة التاريخية دراسة علمية ، واعتراف بالمجهودات الجبارة التي يبذلها علماء التاريخ من اجل بناء الحقيقة التاريخية. ومما لا شك فيه أن الحقيقة وليدة المنهج و الحكم على فعالية المنهج تتأتى من خلال تحصيل نتائج عادة ما تستقر هذه النتائج في صورة قوانين ، بحيث تعكس هذه القوانين حقيقة الظاهرة فهل بلغ علم التاريخ هذا المقصد ؟

1 . القانون في التاريخ :

لا يختلف اثنان في العودة إلى الماضي و التنقل عبر الأبعاد الزمانية خاصة جوهرية و صفة نوعية تميز بها الإنسان عن غيره من الكائنات ، وعودة الإنسان إلى الماضي ليست من قبيل الهروب من الواقع. بل هي عودة مقصودة في محاولة جادة لفهم الذات ، ذلك أن الإنسان الذي يعود إلى ماضيه يحدد نقطة الانطلاق

الأستاذ زروخي الدراجي

ومن ثم يدرك مبتغاه . فالتاريخ هو مرآة الإنسان >> فإذا كان الإنسان المدون للتاريخ مثقفا جدا ، فإننتاجه التاريخي سيكون مرآة لثقافته وقدرته العقلية >>¹ .
إن الإنسان هو موضوع التاريخ ، وهو صانع التاريخ أيضا ، وهو المدون له وما يجعل الإنسان يدخل في هذه العلاقة هو اجتماعية الإنسان ، واجتماعية التاريخ أيضا ، فالإنسان من خلال التاريخ يتعرف على علاقته بالآخرين الذين سبقوه . فهو لا يستغني عنهم لأنهم الأصل لفرعه، لذلك تصبح الحادثة التاريخية حادثة اجتماعية .

لكن علماء التاريخ لا يريدون العودة إلى الماضي بطريقة فوضوية ، بل يريدون لهذه العودة أن تكون مؤسسة تأسيسا منهجيا و قانونيا ، لأن الدراسات العقلانية تؤكد أن القانون هو هدف المنهج وحصيلته ، فالقانون يعبر عن الدقة واليقين وهذا ما سعى إليه بعض المفكرين ، كإبن خلدون و فيكو وغيرهما ، إذ حاولوا جاهدين تقنين الظاهرة التاريخية ، و رسم معالم ثابتة للحقيقة التاريخية

إن فكرة القانون في التاريخ تظهر في المنهج الخلدوني من خلال المراحل التي رسمها ابن خلدون لعمر الدولة ، والتي شبهها بعمر الإنسان ، وقسم إبن خلدون قيام الدولة وإستمراريتها إلى أربع أقسام أو أجيال .
الجيل الأول :

في إعتقاد ابن خلدون هو الجيل الذي ينشأ على البداوة و الخشونة ، وهذا الجيل يسلك سلوكات طبيعية حيوانية بعيدة كل البعد عن السلوك الإنساني الحضاري يقول ابن خلدون >> لأن الجيل الأول لم يزالوا على خلق البداوة و خشونتها و توحشها من شظف العيش و البسالة و الإفتراس والإشتراك في المجد >>² .

مشكلة القانون في علم التاريخ.

هذا وأكد ابن خلدون أن عمر كل جيل من الأجيال يقارب الأربعين عاما مستندا إلى قصة بني إسرائيل كما ذكرت في القرآن الكريم ، وذلك لما إقترفوه من فساد ، وهذه المدة ستكون كافية لإحداث قطيعة بين الجيل الأول و الجيل الثاني و بين الفساد والإصلاح .

.الجيل الثاني :

بعد جيل البداوة يأتي جيل الحضارة إذ يتخلص هذا الجيل من العصبية التي كانت صفة في الجيل الأول ، ويتخلى عن حياة الخشونة والترف إلى الاستقامة و ضبط السلوك ، وتنظيم العلاقات بين الأفراد ، فيكون هذا لجيل أساسا لقيام مجتمع موحد تسيطر فيه سلطة العقل يقول ابن خلدون >> و الجيل الثاني تحول حالهم بالملك و الترفه من البداوة إلى الحضارة و من الشظف إلى الترف و الخصب و من الإشتراك في المجد إلى إنفراد الواحد به >>³.

.الجيل الثالث :

دخلنا في الجيل الثاني إلى عالم الوعي و المنافسة الفردية بعيدا عن العصبية الجماعية ، ثم تنتقل قيادة الدولة إلى الجيل الثالث ، هذا الجيل الذي يتخلص من كل بقايا الجيل الأول ، ويمضي إلى الترف ولا يحافظ على الدولة، ويمتاز هذا الجيل باللامبالاة ، فيكون بذلك سببا وتمهيدا لإنهيار الدولة وزوالها ، يقول ابن خلدون >> و أما الجيل الثالث فينسبون عهد البداوة والخشونة كأن لم تكن و يفقدون حلاوة العز والعصبية بما هم فيه من ملكة القهر، و يبلغ فهم الترف غايته بما تبثقوه من النعيم و غصارة العيش ، فيصيرون عيالا على الدولة ، ومن جملة النساء والولدان المحتاجين للمدافعة عنهم>>⁴.

الجيل الثالث إذن هو الطوفان الذي يأتي على كل ما بناه الجيلين السابقين و معه تزول الدولة .

الأستاذ زروخي الدراجي

. الجيل الرابع :

أما الجيل الرابع فمعه ينقرض الحسب . وهكذا يعتقد ابن خلدون انه قن حركة التاريخ بتقنيته لمراحل قيام الدولة وزوالها.

وتستمر محاولات تقنين الظاهرة التاريخية مع فيكو، إذ حاول هذا الأخير أن يؤسس قانون شبيه بالقانون الفيزيائي ، بحيث يعكس هذا القانون مراحل قيام الحضارة وسقوطها أو ما يعرف بالدورة الحضارية ، مينا أن التاريخ البشري يسير وفق حتمية ثابتة تتألف من ثلاث عصور تتمثل في ⁵ :

. عصر الآلهة :

و في هذا العصر تسود الخرافات و الأوهام و الأساطير ، وسيطر على الناس الخوف الشديد من الظواهر الطبيعية، و يخضعون لسلطة الآلهة معتقدين أنها الإرادة الوحيدة التي ليس بعدها إرادة .

. عصر الأبطال :

بعد نمو الوعي الإنساني بعض الشيء تنتقل البشرية إلى عصر الأبطال ابن يحكم رجال الحرب و السياسة السلطة ، منتزعين إياها من رجال الدين و الكهنوت ، و يتأسس بذلك نظام ارسقراطي مستبد ، يسخر هذا النظام لخدمة الطبقة الغنية ، وهذا ما يؤدي بدوره إلى خلق صراع بين الطبقة الحاكمة المستبدة والطبقة المحكومة .

. عصر الإنسان :

ينتهي الصراع بين الطبقة الحاكمة و الطبقة المحكومة إلى ميلاد عصر جديد هو عصر الإنسان و فيه يسود النظام الديمقراطي الذي يمجّد الحريات الفردية و يساوي بين الناس في الحقوق و الواجبات. لكن هذا العصر يفتن بفكرة الحرية المطلقة مما يؤدي إلى خلق الفوضى و تلاشي الروابط الاجتماعية ، و يشتد

مشكلة القانون في علم التاريخ.

الصراع بين الأفراد و الطبقات الاجتماعية معلنا بذلك انهيار الدولة و العودة إلى مرحلة الآلهة من جديد .

لكن هل يمكن التسليم بهذه التفنينات و إعتبارها انعكاسا للحقيقة التاريخية و المنهج التاريخي ؟ إن أول ما يلاحظ على القانون في التاريخ أنه يخرج من إرادة الباحث ويدخل في إرادة الإنسان كما أن القانون التاريخي يسير بعكس القانون الطبيعي ، فإن كان القانون الطبيعي يوحد بين أبناء البشر فإن القانون التاريخي يشتمهم و يفصل بينهم لأنه يتناول الهوية . والاختلاف واضح بين العلم الطبيعي و التاريخ فههدف المنهج ليس واحد >> فغاية العمل التاريخي هي بناء الطابع الفردي ضمن سيرورة غير قابلة لعكس إتجاهها ، على العكس من ذلك العلم الطبيعي يعزل أنظمة مغلقة من أجل صياغة علاقات مجردة⁶.

فالمؤرخ لا يسعى إلى استخلاص قوانين ثابتة من خلال دراسته ، و إنما يسعى إلى فهم الحركة التاريخية و استخلاص المسار الكلي الفردي للظواهر المتنوعة.

إن ما أقترحه ابن خلدون أو فيكو لا يمكن أن يكون معيارا للحقيقة . وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على ضعف المنهج التاريخي في تحصيل الحقيقة ، فنحن نجد في تفسيرات ابن خلدون و فيكو اختلافا كثيرا فابن خلدون صاحب منهج المقارنة و النقد أعجزه منهجه في بلوغ الحقيقة ، ووقع في ما عابه على غيره فهو بتسطيره لأجيال الدولة حتم عليها الزوال في الجيل الثالث . لكن كان من المفروض أن نفكر في استمرارها وليس العكس ، و من جهة ثانية هل كل دولة تزول في جيلها الثالث ؟ إن التاريخ في حد ذاته يكذب هذا فقد فاق عمر الدولة العثمانية أو العباسية الثلاث أجيال بكثير ، و عليه يتبين ضعف التفسير الخلدوني وفكرته في تقنين حركة التاريخ ، فإن كان هذا حال مؤسس المنهج فكيف سيكون حال أتباعه ؟ لقد انتقد ابن خلدون بنو هلال في كتابه المقدمة و أعتبرهم قوم

الأستاذ زروخي الدراجي

بداوة ولا شأن لهم بالحضارة ، ولو تتبعنا حركة ابن خلدون في تأريخه لسيرة بني هلال في المغرب سوف نجد أنه أبقى عليهم في الجيل الأول وهو جيل البداوة فأين الأجيال الأخرى في حديثه عن دولة بني هلالا في المغرب ؟ يقول المؤرخ الجزائري أبو القاسم سعد الله >> ومن الأخطاء الشائعة أيضا ما يتناقله الناقلون عن بني هلال فهم يروون الأخبار بل الأساطير عن همجيّتهم ووحشيّتهم ... و الواقع أن مساهمة بني هلال في تاريخ المغرب العربي ، بقطع النظر عن وجودهم السياسي ، كانت خيرا وبركة على المنطقة >>⁷.

إن تفسير فيكو للمراحل التاريخية التي مر بها العقل تبدو ضعيفة هي الأخرى ، لأن العقل لا يزل يجمع بين هذه العصور الثلاث في عصرنا هذا، والعصور التي بينها فيكو كحتمية للدورة الحضارية تفتقد إلى المصادقية الواقعية لأننا حتى اليوم لم نلمس عودة الإنسان إلى عصر الآلهة وإن وجد ذلك فليس بالحدة التي تكلم عنها فيكو، ويبقى تفسير فيكو لحركة التاريخ مجرد تاريخ .

هذه الانتقادات و غيرها جعلت بعض المفكرين يتجاوز فكرة المراحل التاريخية التي مر بها الإنسان أو حتى العقل الإنساني إلى البحث عن قانون يتعدى الحركة التاريخية ، باحثا عن المحرك الحقيقي للتاريخ و اخترنا النموذج العقلاني نظرا للأهمية البالغة التي أعطاها للعقل في تفسيره للحركة التاريخية . محاولين بذلك أن نتعرف على مدى مصادقية هذا التفسير وقدرته على تقنين الحركة التاريخية.

2. التفسير العقلاني للتاريخ :

إن التفسير العقلاني للتاريخ يظهر وبقوة عند هيجل ، إذ تبني هيجل فكرة المنطق الجدلي ، وبين من خلالها أن التاريخ يتحرك نتيجة لصراع الأفكار العقلية لذا لا بد من الرجوع إلى العقل للوقوف على حقيقة هذا الصراع ، فالفكرة عند هيجل مثل النبتة التي لا تثبت على حال . فالزهرة تتحول إلى بذرة ، وهكذا تكون

مشكلة القانون في علم التاريخ.

قد تحولت من حقيقة إلى حقيقة مغايرة ، و نظام الحكم المطلق في بعض الدول تحول إلى نظام ديمقراطي . لكن هذا التناقض الفكري لا يبعث الأشياء إلى التنافر ، بل يجعل منها كتلة منسجمة تظهر في شكل مركب جديد يتضمن الموضوع و نقيضه ، غير أن هذا المركب الجديد لا يعني السكون ، لأن السكون تعبير عن الموت و عدم التطور، بل يتحول هذا المركب إلى موضوع جديد يحمل ضده ، وهكذا تتواصل الحركة التاريخية ، ويبقى الصراع مستمر بين الأفكار المتضادة .

إن العالم مبني - في نظرهيجل - على التناقض الذي يؤدي إلى الحركة والتطور ، واستقراء التاريخ يبين أن البشرية تتقدم بفعل ورد فعل بين النزعات المتضادة فعصور السلطة تتبعها عصور إباحية وفوضى ، ومن الاثنين تنشأ مرحلة سامية من الحرية داخل السلطة ، وخير مثال على تطور حياة البشرية ذلك التطور الذي عرفه الإنسان اثر الصراع الذي قام بين الليبرالية والشيوعية ، لذلك كانت فلسفة التاريخ عند هيجل لا تهتم بالوقائع الجزئية ، لأن هذا يجعل الأحداث التاريخية مهمة وغير مفهومة وغير معقولة ولا منطق لها ، وعلى هذا لابد من منطق يوصلنا إلى الحق هو منطق العقل الجدلي يقول هيجل >> إن الحق ليس مشتقا تجريبيا ، لكنه يضرب بجذوره العميقة طبيعة العقل نفسه << ⁸ .

وما دامت كل فكرة في التاريخ و في العقل الإنساني تنمو و تتطور - لأنها تتضمن تناقضا بين طرفين متعارضين - فهي من جهة تحمل في طياتها مبدأ يؤكدھا و يثبتھا وفي ذات الوقت تحمل مبدأ نقيضھا وهذا التعارض بين الفكرة ونقيضھا يثير في الموضوع أزمة باطنية تجعل الموضوع يحدد ذاته و يتحقق من ماهيته أكثر، وبهذا يكون هيجل قد تنبه إلى أن النفي والتناقض هما المقولة المحركة للفكر و التاريخ . إذ ينتهي هذا الجمع أو المركب إلى ما يسميه هيجل الحركة الجدلية قدما إلى الأمام و يصبح الجدل بهذا طريقة للتجديد والتفسير التاريخي ، ويصبح القانون التاريخي عند هيجل على النحو التالي :

الأستاذ زروخي الدراجي

. مرحلة الإثبات : وفيها يقرر العقل وجود الموضوع.

. مرحلة النفي : وفيها يتضح للعقل أن هناك وجهة نظر مضادة فيتجه إلى النقيض.

. مرحلة التركيب : وفيها يتبين للعقل ن الموضوع وضده لا يبقيان منفردين، بل لابد من خلق انسجام بينهما ، وتأليف مركب جديد .

إن فهم حقيقة الكون وفقا لتفسيرات هيغل تقتضي مراعاة هذه الحركة الديالكتيكية ، فالحركة الجدلية لا تشتمل أو تفسر التاريخ فحسب بل تفسر حركة العالم بأسره، لأن العلم الطبيعي الذي نشهده و التطور الاجتماعي و الاقتصادي بل التطور الإنساني ككل يعود إلى العقل و الوعي والإرادة يقول هيغل >> و أساس هذا الوضع الأبوي هو العلاقات الأسرية التي تطور الشكل الأولي للأخلاق الواعية الذي يتلوه الشكل الثاني وهو أخلاق الدولة >>⁹.

فهم الكون يبدأ بالفكر وينتهي به ومنطلق هذه الحركة الواعية هو الأسرة ومنتهىها الدولة ، وجعل هيغل من العقل المبدع الحقيقي للأفكار ، وهذه الأخيرة تنزل من العقل إلى الواقع ، فتتحول إلى إنتاج مادي ملموس و بفضل صراع الأفكار تطورت الحياة المادية و تحرك التاريخ ، ولما كان العقل مبدع الأفكار التي تتسبب في حركة الوقائع التاريخية ، وجب أن نعود إليه لفهم هذه الحركة . وبهذا يعتقد هيغل أنه عقلن التاريخ وحرره من الأوهام والأساطير وسيطرة المادة .

إن الدعوة إلى تحكيم العقل في التاريخ ضرورة من ضرورات الكتابة التاريخية - في نظر العقلانيين - هذه الدعوة تحت المؤرخ على التجرد من الأهواء و التعصب و تحرير التاريخ من التفسير الأسطوري اللاعقلاني ، فالتاريخ بمفهومه العقلاني الجديد يعتبر دعوة لإبراز الجوانب المضيئة للإنسان والمجتمع، وهذا ما نلمسه لدى جولدمان (Goldmann) الذي حاول أن يجعل من الدراسات التاريخية دراسات شبيهة بالدراسات الفيزيائية مبديا تأثره بفيزياء

مشكلة القانون في علم التاريخ.

جاليلي و نيوتن ، فهو يؤكد على أن المجال الإنساني جزء من ظواهر الطبيعة و يمكن إخضاع تاريخه إلى نظام العقل، وهذا الأمر طبيعي جدا ما دمنا نسلم بأن الإنسان جزء من الموجودات الفيزيائية¹⁰.

وهكذا يتأكد اتحاد التاريخ بالعقلانية التي رسم ملامحها ديكرت ، وأكدها أتباعه فيما بعد ، في محاولة لتحويل التاريخ و تحليل الحدث التاريخي إلى قانون رياضي حتى تكون الحقيقة التاريخية في مستوى الدقة المطلوبة .

يريد العقلانيون أن يجعلوا من المنهج الرياضي القائم على التأمل مرحلة ضرورية لكل باحث في التاريخ ، ذلك أننا نحتاج فيما بعد لإسقاط المسائل الرياضية على الحوادث التاريخية من خلال عمليات الإحصاء و ضبط السنوات وتفسير المنحنيات البيانية¹¹.

لكن هل من الممكن أن تكون الحقيقة التاريخية في مستوى الحقيقة الرياضية أو تدنو منها ؟

لنتأمل عقلانية هيغل في تفسير التاريخ ، ألا تحتوي هذه العقلانية على بعض التناقضات ؟ يتضح هذا من قول هيغل بأن الفكرة تتحرك بإجتماعها مع نقيضها وهذا أمر لا يسلم به العقل ولا يعترف به منطق ، لأن الأفكار في كثير من الأحيان يبنها العقل ويقرر نجاحها دون أن يكون بحاجة إلى معرفة النقيض . فهل العقل مجبر على معرفة الحكم الديكتاتوري حتى يتعرف على الحكم الديمقراطي ؟ وهل كان أفلاطون حين تطرق لأنواع الحكم مضطرا لدمج الديمقراطية بنقيضها حتى يتعرف على أنواع الحكم الصائب ؟ ثم إذا كان العقل يؤسس الفكرة وبعد ذلك ينتقل إلى نقيضها . ألا يعتبر هذا عجزا على مستوى العقل ؟ لقد أصبح العقل هنا خاضعا لسلطة الواقع و أصبحت التجارب المادية هي التي تحكم حركة العقل و هذا ليس من مسلمات العقلانية . هذا ويكذب منطق الواقع نظرية هيغل . فهل الليبرالية اليوم محتاجة إلى نقيضها حتى تثبت جدارتها

الأستاذ زروخي الدراجي

على أرض الواقع، لا أعتقد ذلك لأن الليبرالية اليوم تحكم غيرها في غياب النقيض، والتاريخ حتى الآن يؤكد أن المركب بين الليبرالية و الشيوعية لم يولد بعد .

إن التفسير العقلاني الذي نادي به ديكرت من قبل يحتم على العقل بلوغ اليقين بتحليل الموضوع بعيدا عن نقيضه على عكس ما ذهب إليه هيجل . هذا من جهة ومن جهة ثانية فإن السمو بالتفسير التاريخي إلى نمط المنهج الرياضي يجعل من التاريخ علم إحصاء فيفقد بذلك روحه الإنسانية ، ثم إن التفسير العقلاني للتاريخ تجاوز حقيقة المادة وأثرها في تحريك عجلة التاريخ .

إن العلاقة بين الرياضيات و التاريخ تظهر جليا في الدراسات الحديثة و التعارف بينهما قائم ، لكن الصعوبة الكبرى التي نلمسها في هذا التعاون تنجم عن الطابع الكيفي للظواهر التاريخية . وعلينا أن نحول هذه الدراسات إلى معالجة كمية ، ونحن هنا نخادع إما أنفسنا، و إما نخلي الدراسات التاريخية من مضمونها و محتواها . ونحاول أن ننقلها من الوجود الفعلي إلى الوجود بالقوة.

إن عجز التاريخ عن بلوغ القانون العام الذي بلغته العلوم الطبيعية يعود إلى عامل هام أهمله الكثير من المؤرخين و الفلاسفة على حد سواء ، هذا العامل يتمثل في المصادفة . إن المصادفة مشكلة حقيقية في الدراسات التاريخية. فهل يمكن للمنهج التاريخي أن يتجاوزها؟

3. المصادفة كمعادلة أساسية في الدراسات التاريخية :

المصادفة مبدأ تخضع له بعض الحوادث ، وهي تلك التي تحدث دون سابق توقع ، ويطلق عليها حوادث المصادفة ، وهذه الحوادث تنفلت من قبضة المنهج العلمي ، والمصادفة بمعناها الفلسفي >> نوع من الحوادث المتأتية عن تساوق أو التقاء ظواهر تنتمي إلى مجموعات مستقلة عن نظام العلية >>¹² .

مشكلة القانون في علم التاريخ.

و نحن ندرك جيدا أن العلية مصادرة أساسية من مصادرات المنهج ، لقد حاول هيجل أن يضع التاريخ في دائرة القانون بتأسيسه لدولة القانون، أو ما يعرف بدولة الحق ليقضي بذلك على فكرة المصادفة في الحادثة التاريخية ، لكن النيتشواويون ثاروا ضد هذا الطرح ليثبتوا فكرة نيتشه التي ترفض عقلنة التاريخ ، ويدافعوا عن فلسفة القوة بعيدا عن كيان العقل .>> لأن التاريخ أكثر مأساوية وأقل اطمئنانا ، باختصار فهناك العقل وهناك اللاعقل ، هناك فلاسفة ركزوا على العوامل العقلانية و أعطوها ثقتهم و هناك فلاسفة ركزوا على العوامل اللاعقلية و دورها في تذبذب الحركة التاريخية و تغيير مسارها >>¹³ .

و ما يؤكد تدخل المصادفة في الحركة التاريخية ما حدث في الحرب العالمية الثانية ، فمن كان يعتقد أن هتلر سيتلقى هزيمة شنعاء أمام الاتحاد السوفياتي لتدخل العامل البيئي ، الذي لم يكن في الحسبان . فخضوع الحركة التاريخية للعوامل المناخية أحيانا ، يجعل العقل والمنهج عاجزين عن الإحاطة بكل أسباب الظاهرة ومن ثمة العجز عن توقع نتيجة حتمية ، و تأسيس قانون عام يحكم الظاهرة. وهكذا يتضح انفلات الحادثة التاريخية من كل مصادرات المنهج والمتمثلة في النسق والاطراد والعلية .

إن الفلسفات التي تدافع عن العقلانية الكانطية و الهيكلية في تفسير حركة التاريخ تعبر عن حب البعض للأخلاقيات الكانطية ، لكن يبدو أن فلسفة نيتشه أقوى واقعا من عقلانية كانط ، حتى وإن أراد أصحابها غير هذا ، إن فكرة بناء وتأسيس حركة عقلانية للتاريخ بعيدا عن المصادفة فكرة تبدو بعيدة إلى حد كبير عن الواقع .

إن فكرة المصادفة في التاريخ تؤكد أن أفكار نيتشه تعتبر الكاشف الأكبر عن انحراف مبادئ التنوير- التي أرادها ديكاوت و كانط و هيجل – عن مسارها وعن الملابس السلبية للحادثة الوضعية التي تبناها أيضا أوجيست كونت .

الأستاذ زروخي الدراجي

فالتاريخ لا يسيره العقل فقط كما كان يعتقد هيجل و كانط ، وإنما تتدخل في تسييره قوى لا عقلانية جامحة تربص في أحشائه ، وهذا ما حمل المفكر هرنشو على التأكيد بأن كل واقعة من وقائع التاريخ قائمة في ذاتها، و لا يمكن تصور ظروف مشابهة يتكرر فيها الحدث التاريخي ، بالإضافة إلى أن المادة التاريخية مركبة تركيباً لا نهاية له ، وهذا ما يجعل كل مجهود يرمي إلى إقامة قانون تاريخي مجهود غير واعد وداعياً إلى السخرية¹⁴.

لقد صرح ميشال فوكو في أكثر من موضع أن العقل في الدراسات الإنسانية خاضع لملايسات الأنانية والمصالح والشهوات السلطوية ، وهكذا تحول المنهج في التاريخ إلى مجرد نظريات يتبناها المفكرون و يعجز عن ممارسته المؤرخون وهذا ما نستشفه في اعتراف المؤرخ الألماني ليبولد رانكي أين يقول >> يظهر لي (يعني كتابه) أكثر كمالاً قبل طبعه منه الآن بعد طبعه ، ومع ذلك فإنني معتمد على القراء الذين سيغضون النظر عن نقائصه أكثر من إعتماذي على إمكانية فضائله . إنني اعرف إلى أي مدى عجزت دون تحقيق هدي ، لكن على المرء أن يسعى و يناضل و ليس عليه أن يحقق هدفه ...لأن أهم شيء هو دائماً الموضوع الذي نتناوله و هو الإنسانية كما هي ممثلة في حياة الأفراد و الأجيال و الأمم ، و في بعض الأحيان ممثلة في قدرة الله التي هي فوق الجميع <<¹⁵.

نلمس في هذا القول الخروج من الحالة الوضعية و العودة إلى الحالة اللاهوتية و الاعتراف بتدخل المصادفة و يد الله في تسيير حركة التاريخ ، كما أننا نلمس في هذا القول إعتذاراً واضحاً لهذا المؤرخ بعجز منهجه عن بلوغ الحقيقة التاريخية.

إن التاريخ في واقع الحال لا يصل إلى قوانين رمزية ثابتة ، وإنما يصل إلى قوانين سببية متغيرة في الزمان و المكان فالحقيقة التاريخية لا تلبث على حال ، و

مشكلة القانون في علم التاريخ.

لعل إعتذار هذا المؤرخ الألماني يشير إلى قضية هامة وهي تدخل الإرادة الإلهية في تحريك الأحداث التاريخية ، وكما نعلم فإن الإرادة الإلهية تتجاوز المعايير المنطقية والعقلية ، فهي قادرة على الجمع بين النقيضين وتجاوز كل الحتميات .

إن المؤرخ كلما وصل إلى نقطة في التاريخ إعتقد أنها النهاية ، لكن يفاجئ في كثير من الأحيان و بمرور فترات زمنية بظهور وثائق جديدة بعد طول إختفاء لأسباب إيديولوجية أو سياسية أو غيرها فيعيد المؤرخ النظر في منهجه وكذا الحقائق التي سبق وأن توصل إليها وربما يضطر إلى إلغائها .

خاتمة :

إن الفرق شاسع بين عقلانية المنهج والنتيجة في العلوم الطبيعية و بين عقلانيته في علم التاريخ ، بل إن الظاهرة التاريخية تحتم على المنهج أن يكون مرنا كالنابض الذي يتأقلم مع كل وضع جديد وعقلانية المؤرخ يجب أن تتحدد بإيمانه بإحتمال تغير نتائجه وعدم ثبات حقائقه ، وهذه روح التاريخ الحقيقة ، وهذا تنتفي قواعد المنهج العقلاني- و المتمثلة خاصة في الوضوح و البدهة والقانون - في الظاهرة التاريخية خاصة على الصعيد التطبيقي ، ولو تتبعنا الحقيقة في الرياضيات و العلوم الطبيعية لوجدناها تميل إلى السبات ، و إن أصابها تغيير فإن هذا التغيير يكون بمثابة تطور وتعديل ، لكن الحقيقة التاريخية تظهر و تنتفي في كثير من الأحيان وهذه الحركة في الحقيقة التاريخية تجعل من الدراسة التاريخية بعيدة عن الإحصاء و الاستقراء الرياضي الذي أصبح معيارا لليقين .

و في النهاية يتضح جليا أن فكرة المصادفة أبعدت نوعا ما الدراسات التاريخية عن التنبؤات العلمية التي تتخذ من القانون العلمي أساسا لها ، ومن هنا يختلط التفسير الفلسفي الذاتي مع التفسير العلمي في الدراسات التاريخية ، وعلينا أن ندرك مبلغ الصعوبة في دراسة الظواهر التاريخية ، وعلينا أيضا أن نعترف بالمعانات التي يواجهها المؤرخون في بناء الحقيقة التاريخية .

مشكلة القانون في علم التاريخ.

الهوامش :

1- أبو القاسم سعدالله: آراء و أبحاث في تاريخ الجزائر ، دار المغرب الإسلامي بيروت ، 1999، ص 54

2. ابن خلدون : المقدمة ، د ط، دار الفكر بيروت، 2002، ص 171

3. نفسه ، الصفحة نفسها

4. نفسه : الصفحة نفسها

5. خالد فؤاد طحطح في فلسفة التاريخ منشورات الاختلاف ط1 الجزائر 2009 ص91

6-Raymond Aron : La philosophie critique de l'histoire, Librairie philosophique J.Vrin. Paris. France. 1969 P 124

<< La fin du travail historique , c'est la reconstitution de la totalité singulière dans son devenir irréversible. Au contraire , une science physique isole des systèmes clos pour formuler des relation abstraites . >>

7- نقلا عن : أبو القاسم سعد الله : آراء و أبحاث في تاريخ الجزائر ، ص8

8. هيجل: أصول فلسفة الحق ، ج1 ، ترجمة إمام عبد الفتاح إمام ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 1996 ، ص32

9. هيجل : محاضرات في فلسفة التاريخ ، ترجمة إمام عبد الفتاح إمام ، ج1 ، د ط ، دار الثقافة ، القاهرة. 1986 ص 113

10. عبد الرزاق قسوم : فلسفة التاريخ من منظور إسلامي ، ط1، دار الكلمة للنشر والتوزيع، مصر، 2005

ص 125، 126

11. الفرد نارسكي : مقدمة للمنطق ومنهج البحث في العلوم الاستدلالية ، ترجمة عزمي إسلام ، الهيئة المصرية العامة ، للتأليف و النشر ، 1970، ص 59

الأستاذ زروخي الدراجي

12-André Lalande: vocabulaire technique et critique de la philosophie.P.U.F.Paris.18em.édition.1996P.405

13- السيد ولد أباه : التاريخ والحقيقة لدى ميشال فوكو ،الدار العربية للعلوم ، بيروت ، 2004، ص60

14.هرنشو: علم التاريخ ، ترجمة عبد الحميد العبادي ، القاهرة ، لجنة التأليف والترجمة والنشر، د ت ، ص11

15- أبو القاسم سعد الله : آراء و أبحاث في تاريخ الجزائر ، ص 54

البانيوات بمدينة الجزائر خلال القرنين 10هـ (16م) - 11هـ (17م)

مشكلة القانون في علم التاريخ.